أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في دارفور

المحتويات

ملخص: 3
المقدمة: 4
إشكالية الدراسة: 6
الإطار النظري للدراسة: 7
نبذة عن إقليم دارفور وولاية جنوب دارفور: الموقع، المساحة والسكان: 10
المناخ والسكان: 10
التركيبة السكانية: 12
التطور التاريخي لظاهرة التقسيمات الإدارية في إقليم دارفور: 12
علاقة التقسيمات الإدارية بالنزاعات القبلية: 18
الخاتمة: 22
نتائج الدراسة: 23
التوصيات: 26
قائمة المراجع 28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام التقسيمات الإدارية في النزاعات القبلية بالتركيز على ولاية جنوب دارفور، انطلاقاً من فرضية أساسية هي عدم مراعاة المعايير الموضوعية والواقعية الخاصة بإنشاء وترسيم الحدود بين الولايات، المحليات، الوحدات الإدارية، وهو مما تسبب في تفجر النزاعات الإثنية والقبلية ذات البعد المناطقي واستمرارها. وظفت الدراسة المنهج الوصفي بغرض رسم صورة كاملة عن أثر التقسيمات الإدارية في النزاعات داخل مجتمع الدراسة، مستخدمةً أساليب جمع المعلومات مثل المقابلات، الملاحظة بالمشاركة وحلقات النقاش الجماعية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: عدم مراعاة المعايير الموضوعية والواقعية للتقسيمات الإدارية مما سبب في تمدد النزاعات المرتبطة بها. فضلاً عن القرارات السياسية التي قسمت الإقليم ولم تراعِ الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لا سيما أأن ولاية جنوب دارفور لها خصوصية الإثنية، فالأرض ونظمها هي التي تحكم وتتحكم في علاقات أهل دارفور عامة، كما أن الارتباط الروحي والوجداني بالأرض يعلب دوراً رئيسياً في ترتيب وتنظيم العلاقات القائمة على التعاون والشراكة والتعايش السلمي بناءً علي تلك النتائج تمت صياغة عدد من التوصيات تتمثل فيما يلي:

1. عند إنشاء الولايات، أو المحليات أو الوحدات الإدارية الجديدة ينبغي مراعاة الكثافة السكانية، والموارد الطبيعية وتوزيعها، مساحة الرقعة الجغرافية، وأي معايير أخرى تقلل من المؤثرات القبلية.
2. تبنى نظام للحكم. يؤمن مشاركة حقيقة لجميع مكونات المجتمع. ويتم من خلاله توزيع الثروة والسلطة توزيعاً منصفاً وفق معايير موضوعية تقضي على الشعور بالغبن التاريخي لدى فئاته المختلفة.

المقدمة :

تعرضت دارفور لتقسيمات إدارية عبر الحقب التاريخية المختلفة، مما جعلها مسرحاً للخلاف والجدل منذ فترة ليست بالقصيرة، حيث ترجع التقسيمات إلى تكوين السلطنات والممالك العريقة، لعل أشهرها سلطنة الفور التي حكمت في الفترة ما بين 1445 حتى 1916 (جوستاف ناختقال). تلعب الأرض دوراً رئيسيًا فيما يتعلق بالاختلاف والجدل في موضوع التقسيمات الإدارية في إقليم دارفور.

مسألة الأرض معترف بها، وقد أصبح الزعماء يمارسون صلاحياتهم العرفية والقانونية المنضوية ضمن تدابير الإدارة الأهلية، التي تسمى بالسلطنات والديار والحواكير (دارفور – دار مساليت – دار تنجر – دار زغاوة – دار رزيقات). وقد أصبحت دارفور

في إطار التقسيم الإداري الحديث في ظل الحكم البريطاني، وحدة إدارية واحدة سميت بمديرية دارفور. بإنشاء الحكم الأهلي بدارفور على أنقاض إدارة مملكة الفور، ربطت الإدارة البريطانية بين الحاكورة أو الدار وبين الوحدة الإدارية، وقد وضع ترسيم خرائط الديار والحواكير في عام1917م. كان هذا الترسيم للديار القبلية، وإنشاء سلطة أهلية تمارس كل السلطات العرفية والقضائية مع إدارة الأرض ومواردها بمثابة الشرعية السياسية لهذه القبائل والكيانات الإثنية، وذلك بامتلاك أهلية شبه مستقلة داخل كيان سلطة الدولة. هذا الإجراء فيه تحالف بين هذه الكيانات والسلطة المنشأة لها، وقد أثبت جدواه في مجالات حفظ الأمن الأهلي القبلي، وكذلك حفظ إدارة الأرض ومواردها من زراعة ورعي ومياه وصيد.

بجانب الأعراف والتقاليد الأهلية هنالك تطور جديد حدث في مسألة الحكم بالسودان، إذ تم تقسيمه إلى ست وعشرين ولاية قبل انفصال جنوب السودان، وتحول دارفور من إقليم واحد إلى ثلاث ولايات، وفى العام 2011م تم زيادة عدد ولاياته إلى خمس، ونتج عن هذا التوسع زيادة المحليات والوحدات الإدارية نسبة للاستقطاب القبلي والانتماء الإثني علي الأرض، وبروز ما عرف بالتمكين القبلي بإعطاء كل قبيلة وحدة إدارية تسمى محلية، مما أدخل الإقليم في صدامات ونزاعات قبلية مسلحة. هذا التطور الجديد في التقسيمات الإدارية يضاف إلى أسباب النزاعات الدامية التي يشهدها الإقليم في بعض جوانبه، والمستمرة إلى الآن. بالإضافة إلى الأسباب التقليدية الأخرى مثل الجفاف والتصحر، الاشكالات بين المزارعين والرعاة، تسييس الإدارة الأهلية، الاستغلال والاستقطاب القبلي والخلل التنموي..إلخ. هناك إتقاد أن إخضاع مشكلة التقسيمات الإدارية والتوسع في الوحدات الإدارية مثل الولايات والمحليات والوحدات

الإدارية للدارسة العلمية وتحليلها والاستفادة من نتائجها، قد تقلل من حدة النزاعات القبلية في دارفور ومعالجة القائم منها.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام عمليات التقسيمات الؤدارية على نشوء وزيادة النزاعات القبلية في دارفور، خاصة في ولاية جنوب دارفور، مع الإشارة إلى دور اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية والولائية والقومية وأثرها على تقليل النزاعات القبلية، كل ذلك من خلال محورين رئيسيين:

الأول: تتبع وتحليل التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية في دارفور في ظل الحكومات المتعاقبة المختلفة.

الثاني: الكشف عن العلاقة بين الحكمة من التقسيمات الإدارية في مراحلها المختلفة في دارفور ونمو ظاهرة النزاعات المرتبطة بها، وذلك بالتركيز على ولاية جنوب باعتبارها أكثر ولايات دارفور التي شهدت ـ ولا زالت ـ تشهد النزاعات القبلية بسبب التقسيمات الإدارية بمستوياتها المختلفة (وحدات إدارية، محليات، فضلًا عن الولايات).

إشكالية الدراسة:

يُعد إقليم دارفور الذي يقع في الجزء الغربي من السودان منطقة شاسعة المساحة وتمر بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعدم استقرار، متمثلة في النزاعات والحروب والصراعات المسلحة التي أثرت على البيئية الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة لتنوع الإقليم من حيث خصائص المناخ والثقافات والأعراف فقد كان ذلك سبباً في نشوب نزاعات وحروبات نتجت عنها مآسي عدة، وأفرزت الكثير من المشاكل، مما أدى إلى إفقار سكان هذا الاقليم المضطرب. في مقدمة هذه المشاكل بروز التقسيمات الإدارية التي أثارت الخلافات والجدل بين القبائل القاطنة في الإقليم، مما

جعلها تشكل هاجساً مؤرقًا لمجتمع إقليم دارفور، لأنها خلقت خللًا اجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً، وسياسياً وإدارياً بالإضافة إلى تفكيك وحدة النسيج الاجتماعي، تغيير ملامح التعايش السلمي بين المكونات القبلية وظهور قيادات جديدة من الإدارات الاهلية وتسييسها. لكل هذه الاعتبارات تبلورت فكرة هذه الدراسة، وذلك من خلال تشخيصها لمعرفة حجم تأثيراتها على النزاع القبلي، باعتبارها أحد مسببات النزاعات القبلية.

في العقدين الماضيين ارتفع عدد النزاعات القبلية، التي كانت نتيجة لعوامل مركبة ومتداخلة، من ضمنها التقسيمات الإدارية التي كان أثرها واضحاً، وقد تجلى ذلك في نزاع المعاليا والرزيقات في ولاية شرق دارفور، القمر والبني هلبة، الترجم والفور، السلامات والتعايشة في جنوب دارفور. كل ذلك شكل دافعاً لإجراء هذه الدراسة بغرض توفير معلومات تساعد في معالجتها.

الإطار النظري للدراسة:

هناك العديد من النظريات في مجال الإدارة والحكم تفسّر الظواهر المتعلقة بها، ونظراً لطبيعة موضوع التقسيمات الإدارية وعلاقته بقضايا الحكم والإدارة، نجد أن المهتمين قد تناولوا شؤون الحكم والإدارة بالعديد من الشرح والتحليل. حيث عرضت نظرية المبادئ الإنسانية في الإدارة والحكم منذ فجر التاريخ: "إن الكيانات الاجتماعية تتميز بسيادة شيخ القبيلة ومجلسه، بهدف ضمان الاستقرار والحصول على الأمن الجماعي" (من الله،2003). وهنا يمكن القول إنه من الممكن ممارسة المركزية في دولة ذات حجم صغير، كما يمكن ممارسة اللامركزية في دولة ذات نطاق جغرافي واسع مثل السودان. إن ذلك يعتمد على الفلسفة السائدة للدولة وتطورها التاريخي، العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والظروف الإنشائية التي تمر بها الدولة بالنظر إلى التقسيم الإداري وتوزيع السلطات وفقاً لدواعي المركزية واللامركزية.

إشارة النظرية إلى اللامركزية مهمة لإدارة الدولة وصياغة السياسة العامة، باعتبارها تحقق درجة من التوازن في التنمية الاجتماعية، الاقتصادية والإدارية، وتطوير الكفاءة الشخصية. ضرورة تطبيق اللامركزية في بلد مترامي الأطراف ومتعدد التركيبة الديمغرافية، يجعل من التنوع الإداري مطلباً في حد ذاته (آدم الزين،2011م). من ضمن الاتجاهات النظرية التي تساعد بشكل كبير في فهم ما يدور في مجالات النزاع الإداري يتناول أدب نظرية التنظيم مفهوم اللامركزية الإدارية من زاوية عملية اتخاذ القرار، خاصة إذا كان التنظيم عرضي، كما هو الحال بالنسبة لتنظيم الدولة التي تطبق اللامركزية الإدارية، إذ تتخذ القرارات في المناطق المحلية؛ بواسطة السلطات الموجودة على قرب من المشاكل والاحتياجات العملية ومدركة بطبيعة الحال لتلك المشاكل والاحتياجات، وقادرة في ذات الوقت على طرح الحلول المناسبة لها والوفاء بها. إن ذلك يستوجب بالمقابل؛ تخويلاً أو تفويضاً للاختصاصات والصلاحيات للسلطات المحلية (الجعلي، 2009). وهنا نعتقد أن المفهوم الإداري اللامركزي وسيلة تتيح لنظام الحكم فاعلية أكثر لإدارة البلاد وتحقيق نموها وتطورها، ويتيح في ذات الوقت وضع سلطة إدارية للشؤون المحلية في يد المواطنين الذين تعنيهم مباشرة، وهذا يعتبر من مبادئ ديمقراطية الحكم الراسخة. إن النظام اللامركزي يؤمن تخطيط أفضل لكل المشاريع المحلية، ويساعد على نشر الوعي الاجتماعي، وينمى روح المبادرة، ويكتشف المؤهلين لقيادة المجتمع، ليصبحوا فاعلين سياسيين واجتماعيين على المستوى القومى، فضلاً عن المستوى المحلي.

خلاصة القول، نجد إن السمة الأساسية التي تغلب على البلدان النامية؛ هي تأخر نظمها الإدارية واتصافها بالتنوع العرقي والإثني، يصاحب كل ذلك العديد من المشاكل، ليست الاقتصادية فقط، بل مشاكل اجتماعية، ومشاكل في نظام الحكم

ونزاعات داخلية تجعل من تلك البلدان تفتقد الاستقرار السياسي. لكن بعض هذه الدول سعت إلى تجاوز هذه الحالة من خلال إيجاد نمط أو أسلوب فعّال للادارة العامة قائمة على الفيدرالية واللامركزية، بغية التقرب من سكانها في مناطقهم المختلفة، والاطلاع على حاجاتهم وأولوياتهم، ومحاولة إشراكهم في صياغة الأهداف والخطط وتنفيذها. مثال لهذه الدول نجد دولة الإمارات العربية المتحدة، فبسبب اعتمادها المبكر على هذا النمط من الحكم، وكونها التجربة الوحيدة الناجحة في العالم العربي إلى حد كبير، مازالت فوائد الفيدرالية واضحة في تماسك الوحدات السياسية المكونة لهذه الدولة، وهو ما أسهم في تعزيز مكانتها وازدهارها، حيث تدعم الدولة هذه الوحدات بما يحفظ استقرارها ويعزز رفاهية مواطنيها (هويدني، 2010م).

إن الدول التي تحدث فيها نزاعات لا بد من قيام بعض التدابير والبحث عن حلول علمية وعملية لظاهرة بروز واستمرار النزاعات، لما قد يترتب عليها من نتائج سلبية تعمل على تعطيل الجهود الرامية إلى إحداث التنمية وإقامة البنى التحتية الضرورية. وهو ما ينطبق على حال السودان وخاصة إقليم دارفور. وعلى ضوء ما ذُكر في الإطار النظري حول النظام الفيدرالي، يمكن القول إن النظام اللامركزي هو الأفضل في إدارة أقاليم متعدد الثقافات والأعراق، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، وبالتالي يعتبر من ضروريات الحكم الراشد. إن إنشاء الولايات والمحليات وفق معايير قبلية أو إثنية ومناطقية، ومنح المناصب الدستورية وفق الانتماء القبلي، وما يرتبط بها من قضايا الحواكير وديار القبائل، هو من أهم أسباب نشوء وتمدد النزاعات القبلية والإثنية في مجتمع الدراسة.

نبذة عن إقليم دارفور وولاية جنوب دارفور: الموقع، المساحة والسكان:

يقع إقليم دارفور في الحزام السوداني الشاسع الممتد عبر إفريقيا من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً. تحده من الجنوب الغابات الاستوائية، والصحراء الكبرى من الشمال. وينحصر الموقع بين دائرتي العرض ٩ و ٢٠ درجة شمالاً، وبين خطي الطول 22و295 درجة شرقاً. يبلغ أقصي طول له من الشمال إلى الجنوب حوالي 1.230 كلم، وأقصى عرض له من الشرق إلى الغرب حوالي 600 كلم. ويقع إقليم دارفور في الجزء الغربي من السودان الشرقي أو سودان وادي النيل (إبراهيم، 2008). تمتد حدوده السياسية والجغرافية مع دول الجوار بطول غرب السودان، من الحدود الليبية شمالًا إلى جنوب السودان، إذ تحده من الشمال ليبيا، ومن الغرب تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، ومن الجنوب جمهورية جنوب السودان. هنالك حدود جغرافية تفصل بين دارفور وولايات السودان الإدارية وهي: الولاية الشمالية في الجهة الشمالية الشرقية ولايتا شمال وغرب كردفان من الجهة الشرقية ومن الجنوب ولايتي شمال وغرب بحر الغزال اللتين تقعان في دولة جنوب السودان (إبراهيم، 2008). لهذه الحدود الجغرافية المختلفة ولائيًا وإقليميًا دوراً كبيراً في التأثير على البيئة المحلية الإقيليمة سلباً وإيجاباً.

المناخ والسكان:

مناخ دارفور بين خطي عرض 9 – 20 درجة شمال، ينحصر في المنطقة المدارية التي يسود فيها مناخ السافنا الغنية والمناخ الصحراوي وشبه الصحراوي. في الجنوب مناخ السافنا الغنية وفي الشمال مناخ السافنا الفقيرة، ويتدرج ليتداخل مع المناخ شبه الصحراوي حيث مراعي البدو الرحل، ثم المناخ الصحراوي إلى جانب مناخ البحر

الأبيض المتوسط في جبل مرة. يتدرج هطول الأمطار من الجنوب إلى الشمال، ويتراوح معدلها في المتوسط ما بين 10 بوصات إلى 35 بوصة. يبلغ عدد سكان دارفور حوالي 7.5 مليون نسمة حسب آخر إحصاء سكاني لعام 2008م. يتحدث سكان دارفور اللغة العربية كلغة تواصل بين المجموعات السكانية المختلفة من حيث الثقافة، بالإضافة إلى اللغات المحلية. وينقسم سكان دارفور في أسلوب حياتهم وسبل العيش إلى ثلاثة أنماط، هي: نمط الاستقرار، وشبة الاستقرار والترحال، فالمستقرون في المناطق الريفية مثل الفور – المساليت – الزغاوة – الداجو– التنجر– التعايشة – الهبانية – بني هلبة. بالإضافة إلى مجموعات قبائل الرحل التي تنتقل من مكان إلى مكان مثل الابالة المحاميد – الماهرية – الزريقات – بني حسين (إبراهيم 2008م). غالبية القبائل المستقرة من الأصول الأفريقية الأصلية يتحدثون اللغات المحلية بالإضافة إلى العربية، أما غالبية الرحّل، فهم من أصول عربية، ويتحدثون اللغة العربية ومنهم أيضا إفريقية (الصافي، 2012 م).

تقع ولاية جنوب دارفور في الجزء الغربي للسودان بين خطي طول (22—27) درجة شرق قرنتش وخطي عرض (8–12) درجة شمال خط الاستوائية تقريباً (ويكبيديا). تحدها من الناحية الشمالية ولاية شمال دارفور ومن الشرق والجنوب الشرقي ولاية شرق دارفور، ومن الغرب تحدها ولايتا غرب ووسط دارفور وجنوباً تحدها دولة جنوب السودان. وتقع على امتداد الشريط الحدودي مع إفريقيا الوسطى على طول 858 كلم. وتبلغ مساحة ولاية جنوب دارفور قبل التقسيم الإداري سنة 2011م وإنشاء ولاية شرق دارفور حوالي 139 ألف كم، وتمتاز بتنوع مكونات التربة، حيث نجد التربة الرملية في الاتجاه الشرقى بينما تسود الأراضي الصخرية والجبال في الجزء الشمالي من

الولاية. أما الناحية الغربية والجنوبية فتتنوع التربة ما بين أراضي العتمور والتربة الطينية والنقعة (الصافي 2012).

التركيبة السكانية:

تضم ولاية جنوب دارفور مجموعتين رئيسيتين من السكان حسب النشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش وهما، المزارعون والرعاة، خاصة مجموعة البقارة. وفي التعداد السكاني الخامس في عام 2008 بلغ عدد سكان ولاية جنوب دارفور 4.093.594 نسمة، وهي بذلك تعتبر ثاني ولاية في السودان من حيث عدد السكان قبل إنشاء ولاية شرق دارفور. تمتاز ولاية جنوب دارفور بالتنوع القبلي، إذ توجد بها العديد من القبائل التي تتعايش مع بعضها البعض في ظل نظام أهلي متعارف عليه. والإدارة الأهلية تعتبر الحارس الرئيسي للتعايش السلمي في هذه الولاية. هذا التنوع الاجتماعي يعكس ثراءاً ثقافياً وعادات وتقاليد وأعراف يصعب سردها، ولكنها في مجملها تعكس الإنسانية الغنية بالتسامح واحترام الآخر. من ناحية أخرى نجد أن قبائل جنوب دارفور رغم تنوع مسمياتها وأنشطتها الاقتصادية، إلا أن الرعي والزراعة هما النشاط السائد، كما أن الولاية بها حركة تجارية نشطة نسبة لوجود خط السكة الحديد الذي ينتهي عند مدينة نيالا التي تعد معبراً لدول الجوار خاصة إفريقيا الوسطى وتشاد ونيجيريا.

التطور التاريخي لظاهرة التقسيمات الإدارية في إقليم دارفور:

من أبرز الحقائق التاريخية في إقليم دارفور حسب رأي (أوفاهي) دخوله في الحكم المركزي للسودان في زمن متأخر عام 1916، ولم تُبذل جهود جادة لتنمية الموارد الطبيعية في الإقليم من قبل الحكم المركزي، لذا ظل التعليم به على النمط القديم الموروث، وكذلك الاعتماد التقليدي على الزراعة والرعي والموارد الطبيعية الأخرى بشكل عام. كل هذا في إطار محكمة الأعراف والتقاليد المختلفة لدى كل قبيلة من

القبائل (د.س. اوفاهي، 2000). فالنظام القبلي مبني على أن لكل قبيلة حدوداً جغرافية معينة، وبالتالي تبنى السلطة داخل القبيلة في عمليات اتخاذ القرار عبر قيادتها المتمثلة في.الشرتاي والنظار/ الملوك والعمد والمشايخ، وبالتالي عرفت دارفور كمديرية من مديريات السودان عقب مقتل السلطان على دينار في 1916م، وإستمرت هكذا حتى ما بعد الاستقلال وصدور قانون الحكم الإقليمي في العام 1980م. خلال فترة الحكم الإنجليزي المصري التي شهدت تطورات مهمة في سياسة إدارة الاراضي وحيازتها واستغلاها، كانت هذه السياسات أقل عمقاً من تلك التي أنتجها المستعمر في أواسط وشمال السودان، ويرجع ذلك إلى موقع دارفور الهامشي بالنسبة إلى مشاريع التنمية التي بدأ المستعمر في تركيزها في السودان وعلى طول النيلين الأبيض والأزرق (ناختقال). في فترة حكم مايو عام 1969م، تم حل الإدارة الأهلية، مما عرّض مفهوم دار القبلية إلى هزة عنيفة، وأطاح بمؤسسة إدارية كان لها فعاليتها في إدارة المجتمع الريفي القبلي في الإقليم. أدى ذلك إلى نزاعات قبلية متعددة. ثم جاء تطبيق قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1971م ليحل محل الإدارة الاهلية، وتم إنشاء عدد كبير من المجالس المحلية دون أن تسبق ذلك دراسات اجتماعية واقتصادية وسياسية على المستوى المحلي، خاصة تركيبة هذه المجتمعات القبلية المحلية، مما أربك هذه المجتمعات وفجّر نزاعات الديار في شكل حدود بين المجالس المحلية، وبالتالي أطل الصراع القبلي على مؤسسة الدار يطل بوجهه من جديد على مجتمع دارفور بأسره، وأصبح عقيدة راسخة. وأول خطوة للحصول على الدار القبلي هو الكيان الإداري الأهلي، وهذا هو محور النزاع بين الأقليات القبلية التي تبحث عن ديار جديدة والقبائل الكبيرة التي حازت على الديار القبلية في فترات سياسية سابقة.

في أوآئل الثمانينيات، وعند صدور قرار الحكم المحلى لسنة 1980م، اقتضت ضرورات تلك المرحلة إجراء التقسيمات الإدارية، التي كانت تتم وفق معايير موضوعية وواقعية، هى المعايير الجغرافية والاجتماعية والقواعد المالية. وحوت تلك المجالس المحلية داخل حدود سلطاتها الإدارية مجموعات إثنية وقبيلة مختلفة، لكن تربط بينها المصالح والخدمات الاجتماعية التي يقدمها المجلس، وكذلك النظم واللوائح التي تتعلق بالموارد وتنظيمها. حتى هذه المرحلة لم تكن العصبية القبلية قد ظهرت من تحت الرماد، لأن المعايير الحاكمة في هذا التقسيم كانت مبنية على اعتبارات المناطقية الجغرافية، الموارد والجدوى الاقتصادية والكثافة السكانية، بالإضافة إلى توفر كوادر إدارية مؤهلة لإدارة شؤون هذه المجلس والوحدات الإدارية حتى العام 1991م، إذ ظلت التقسيمات الإدارية في السودان بذات المسميات التي نص عليها قانون الحكم الإقليمي1988م، وكان عدد الأقاليم السودانية تسعة أقاليم (تكنة، 2014م).

استمرت مجالس المناطق بتلك الصورة حتى مجيء نظام الإنقاذ العسكري عام 1989م فتحولت السياسات الإدارية بصورة جذرية وراديكالية لم يشهدها الإرث الإداري في السودان من قبل، فتمت التقسيمات الإدارية في دارفور عبر قرارات سياسية واتباع سياسة تفكيك المجتمع على أسس قبلية ومناطقية بعد العام 1989م، مما أثر سلبياً على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بدارفور. إن تدخل الدولة في المؤسسة القبلية والإثنية بعامل السياسة والاستقطاب القبلي في منح الأرض وتقسيمها إلى ولايات، ومحليات ووحدات إدارية نتج عنه نزاعات دموية وتفكك كثير من العلاقات التعاونية والتعايش بين المكونات الاجتماعية والثقافية المختلفة في دارفور.

في العام 1991م صدر المرسوم الدستوري الخاص بتأسيس الحكم الاتحادي، الذي نص على تقسيم السودان إلى ولايات، وتقسيم الولايات إلى محافظات، الملاحظ هو

تغيير في المسميات، حيث صارت الولاية بدلاً عن الإقليم، والمحافظة بدلاً عن المديرية. وفي ظل هذا المرسوم، صدر قانون تقسيم المحافظات التي كانت في السابق تسمى بمجالس في عهد المديريات. في عام 1994م صدر مرسوم دستوري بتعديل المرسوم 1991م وهو تقسيم السودان إلى 26 ولاية، إذ صارت ولايات دارفور ثلاث ولايات هي: شمال دارفور عاصمتها الفاشر – وجنوب دارفور عاصمتها نيالا وغرب دارفور عاصمتها الجنينة (وزارة الحكم الاتحادي 1995م). ظل هذا التقسيم حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في السودان، وتم وضع دستور انتقالي جديد أعطى إقليم جنوب السودان حكما ذاتيا والآن أصبحت دولة مستقلة. بقيت الولايات الشمالية بذاتها وبقيت ولايات دارفور الثلاث كما هي حتى صدور قرار جمهوري رقم 186 في/5/5/ 2011م. قضي بتقسيم ولايات دارفور إلى خمس ولايات بدلاً عن ثلاث ولايات إذ تم إضافة ولايتي شرق دارفور وعاصمتها الضعين ووسط دارفور وعاصمتها زالنجي.

في سبتمبر 1990م تم طرح فكرة إعادة تقسيم مديريات السودان بغرض زيادة الفعالية وتوفير مزيد من المشاركة الجماهيرية في السلطة. كانت نتيجة الفكرة تقديم خمسة عشر سبباً موجباً لإعادة النظر في التقسيم الإداري بالتركيز على الجوانب الأمنية والسياسية، دون مراعاة تذكر للفعالية الإدارية، وجاءت مبررات اللجنة بتقسيم المحافظات بغرض تقليل حجم الوحدة الإدارية بالقدر الذي يمكن للدولة من بسط الأمن والسياسة والنشاط التنموي. يتضح إن أهداف إعادة تقسيم المحافظات هي محاولة تفصيل الحدود الإدارية لتحقيق السيطرة السياسية والأمنية لنظام الحكم (تكنة، 2014م). مرة أخرى، ولتمكين منهجية ترسيم الحدود الجديدة للدوافع السياسية والأمن، طرحت مبادرة أخرى في 15 اغسطس 1993م للنظر في جغرافية الولايات القائمة، والتوصية بإعادة تقسيمها وفق فلسفة الحكم الفيدرالي التي تبناها النظام الجديد. أشارت

نتائج المبادرة إلى أن معظم أهل دارفور الذين تمت مقابلتهم واستشارتهم بواسطة اللجنة في شأن إعادة التقسيم رفضوا رفضاً قاطعاً إعادة تقسيم الإقليم والحفاظ عليه كوحدة إدارية وسياسية واحدة، وأوردوا عدة أسباب منها: إن تقسيم المحافظات بدارفور ما زال حديث التجربة بناءً على تجربة 1991م ولم يتم تقويمها، وبالتالي خلق ولايات جديدة يربك التجربة كلها وتترتب عليه أعباء مالية جديدة، هنالك 18 قبيلة خرجت من الحروب فيما بينها قريباً جداً ما زالت جراحها لم تنتهِ بعد، في ظل هذا الواقع فإن أي إعادة تقسيم جديد قد يؤدي إلى نزاع جديد بينها، وأخيراً فإن تكلفة إنشاء ولايات ينبغي أن تصرف في التعليم والصحة باعتبارها أولويات دارفور الأخيرة (تكنة، 2014م). فيما يتعلق بقضية إعادة تقسيم الإقليم يقول السيد خالد حسابو في مقابلة أجريت معه: "رغم كل تلك المبررات الرافضة لإعادة تقسيم دارفور، إلا إن قرار تقسيم الإقليم إلى ثلاث ولايات قد صدر كما يلي: شمال دارفور، جنوب دارفور وغرب دارفور". وفي العام 2002م عُقد مؤتمر برئاسة الإقليم القديم وهي ولاية شمال دارفور بحضور كل الولاة، وكان الغرض منه تقييم تجربة الحكم اليفدرالي وزيادة الولايات. وقد خلص إلى توصيات بإلغاء مقترح زيادة الولايات والمحليات لأنها تفكك وحدة المجتمع، والاحتفاظ بالوضع الحالي، وهو الوضع الصحيح للإقليم. مع تواصل النزاعات بعد تقسيم الإقليم، دخل صراع جديد، وهو الصراع السياسي بين الحركات المسلحة والحكومة، مما أدى إلى تدهور وتفكك بنية المجتمع. ومع ذلك؛ اتخذت الحكومة قراراً بإعادة تقسيم دارفور إلى خمس ولايات في مؤتمر كنانة عام 2011م، بغرض تحقيق السلام والاستقرار في الإقليم، وبالتالي، أصبح النهج السياسي وحده هو الذي يحكم التقسيمات الإدارية الولائية والمحلية. المراحل التي تلت ذلك، لم تتم فيها مراعاة المعايير الموضوعية، بل أخذت

بأسلوب تقليد العامل الإثني والقبلي، فعادت الانتماءات القبلية والمناطقية بصورة أقوى مما كانت عليه، وبالتالي أدت إلى زيادة النزاعات القبلية.

لتوضيح النظام الإداري في دارفور حتى العام 1989م مقارنة بإعادة تقسيم الولايات لعامي 1994م – 2011م، نلاحظ إن عدد الولايات في الإقليم خلال الأعوام 1989م، 1994م، 2011م، قد نما نمواً طردياً، 3.5 .1. على التوالي، فيما ازداد عدد المحافظات أو المحليات خلال نفس الفترة من 2.21.64، على التوالي. بالنظر إلى الأرقام أعلاه نجد أن عدد الاقليم أقل في التقسيم الاداري القديم حتى عام 1989م، حيث ظلت دارفور إقليماً واحداً مقسماً إلى محافظتين هما الفاشر ونيالا. في هذه المرحلة كانت التقسيمات الإدارية ضرورية اعتماداً على معايير موضوعية وهي المعايير الجغرافية، الاجتماعية والاقتصادية، كما تشمل المقدومية وكونفدرالية القبائل المستقرة، ثم إدارات قبائل البقارة والرحل، والأخرى تشمل كل القبائل حول جبل مرة. مثل ما استفاد الإنجليز من نظام الحواكير التي تضم عدة قبائل في إدارة واحدة باسم القبيلة الكبيرة في الرقعة الجغرافية المعنية، التي من خلالها ظهرت تسميات مثل دار الرزيقات ودار زغاوة وغيرها (شطة، 2010م). عكس ما اتبع في إجراءات إعادة التقسميات الادارية في الأعوام 1994م و2011م، إذ أدت إلى زيادة النزاعات ذات الصبغة الإدارية في الإقليم، خاصة في جنوب دارفور. إن محاولة حل الإدارة الأهلية في عهد مايو وتخفيض صلاحياتها وتسييسها وخلق إدارات جديدة داخل إدارات كانت قائمة أصلاً في ظل نظام الإنقاذ، يعتبر من الأخطاء الكبيرة من الناحية التاريخية، وقد أضر كثيراً بالبلاد، وألغى دور الدولة كوسيط محايد لفض النزاعات بين المجموعات القبلية، وشجع القبلية والجهوية لتحقيق الكسب السياسي (علي ابراهيم، 2002م). بل في بعض الأحيان أدى إلى تحويل بعض رجالات الإدارة الاهلية إلى أمراء حروب

وبعضهم كدعامة للمشروع الحضاري عبر استقطاب اتباعهم للانخراط في الحروب التي تكون الدولة طرفًا فيها (الزين محمد، 2003م).

علاقة التقسيمات الإدارية بالنزاعات القبلية:

تعتبر التقسيمات الإدارية في دارفور من المشكلات التي تعاني منها المنطقة منذ فترة طويلة، وترجع إلى المراحل الأولى من نظام حكم الأتراك، إلى ما بعد الثورة المهدية، حيث جاء الخلاف في التقسيمات الإدارية منذ بدايات إنشاء مركز السلطنة بالإقليم، لارتباط الأمر بالأرض والسياسات المتعلقة بإدارة مواردها، خاصة في ظل ارتباط هذه الأرض بالحواكير والديار التي تؤطر للإثنية وحقوق الملكية، ونجد أن حقوق الملكية للأرض كان حقا مطلقا للسلاطين الأوائل الذين أنشأوا مراكز السلطنة في دارفور، وكان آخر السلاطين السلطان علي دينار.

نجد إن التقسيمات الإدارية في عهد الممالك والسلطنات القديمة، لم تؤِد إلى نزاعات قبلية، فلقد استطاعت هذه السلطنات أن تؤثر تأثيراً مباشراً في شتى مجالات الحياة في دارفور، وذلك من خلال استنباط أدوات وهياكل للحكم والإدارة، من الأعراف والتقاليد المرتبطة بها، وهي مؤسسات ذات قوة وفعالية في تنظيم علاقة الأفراد والمجتمعات. ونادراً ما كانت تنشأ نزاعات بسبب التقسيم أو ملكية الأرض، لأنها تكون وفق معايير موضوعية تجد القبول من المجتمع. فمع اختلاف متطلبات تلك الحقبة وضروريات الوقت الراهن، نجد أن هنالك كثير من الفوارق في التعامل مع السياسات المتعلقة بالأرض وديار القبائل، وحتى مفهوم القبيلة والقبلية نفسها في دارفور. وكثيراً ما تُستخدم تلك السياسات والمفاهيم بصورة خاطئة، وبالتالي تولد اشكالات. ويرى تكنة أن جنوب دارفور سابقاً كانت تضم ست إدارات فقط هي: دار رزيقات في الضعين، دار التعايشة

في رهيد البردي، دار الهبانية في برام، دار بني هلبة في عد الفرسان، وإدارة المقدومية في نيالا وتضم عدد واحد وثلاثين عمودية لمختلف القبائل التي تحت إدارة المقدومية (ونادراً ما يتدخل السلطان في الشؤون المحلية للمقدوميات). تسكن قبيلة الزغاوة في الأجزاء الغربية من ولاية شمال دارفور، ويُشار إلى تلك المنطقة بأنها دار زغاوة. وفي المنطقة المحيطة بالجنينة وإلى الجنوب منها توجد دار قبيلة المساليت، وتوجد قبيلة الرزيقات في الأجزاء الجنوبية من جنوب دارفور، ومثلها لوحظ أن بعض القبائل، ولاسيما معظم القبائل البدوية لا تمتلك أراضي، ولكنها تتنقل في العادة عبر الأراضي المملوكة للقبائل الأخرى. تلك الوضعية لم تكن سبباً في خلق واستمرار النزاعات كما هو الحال في الوقت الراهن، ذلك لأن هناك العديد من الأعراف والقوانين تضبط طبيعة استخدامات الأراضي المختلفة والاستفادة منها في إطار المنفعة المشتركة لكل الأطراف. وقد اعتمد الحكم التركي المصري والإنجليزي للسودان على الملوك والشيوخ والسلاطين في السيطرة علي تلك القبائل وإدارتها لخدمة أغراضه وبسط الأمن في كل الأقاليم، حيث قُسم السودان إلى تسع مديريات، وكانت دارفور وحدة قائمة بذاتها لها حدودها الجغرافية، وكان إقليم كردفان الحالي جزءا من إقليم دارفور تم فصله في سنة 1921م، وضُمت له جبال النوبة. وكان الغرض من التقسيم هو خلق التجانس في التركيبة الاجتماعية والإثنية (سليمان،2004م). كنتيجة حتمية للسياسات الخاطئة الخاصة بالتقسيمات الإدارية بمستوياتها المختلفة في ظل الحكم الوطني، بدأ إقليم دارفور يتفكك ويتدهور اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً وحتى بيئياً، وزادت حده التوترات والنزاعات القبلية بصورة كبيرة. من أبرز ملامح هذا التفكك؛ ظهور استخدام القبيلة والقبلية بصورة سلبية، للدرجة التي اصبحت مرتكزاً أساسياً تستند عليه القيادات والنخب لتحقيق مصالحهم الذاتية. من هنا بدأت ظاهرة تقسيم الولايات، المحليات والوحدات

الإدارية على أساس قبلي ومناطقي، بغرض تحقيق مكاسب سياسية دونما اعتبار للنتائج المترتبة على ذلك. وقد ظهرت عدداً من النزاعات القبلية المرتبطة بتلك السياسات، مثال: ظهور النزاع بين الرزيقات والمعاليا في شرق دارفور حول الأرض أول مرة في عام 1968م، وعقد مؤتمر للصلح في عام 1969م بولاية شمال دارفور الفاشر، وتم الاتفاق على الاستمرار تحت إدارة واحدة، على أن يكون الناظر من الرزيقات ووكيل ناظر من المعاليا. إستمر هذا الاتفاق حتى عام 2005م. في مقابلة مع المهندس آدم موسي مادبو ذكر: "إن الحكومة منحت نظارة للمعاليا، الأمر الذي رفضه الرزيقات، ومن ثم تجدد النزاع بينهم، في عام 2015م عقد مؤتمر صلح بين القبيلتين في مروي، ورفض المعاليا التوقيع على الاتفاق بحجة وجود نص يوضح إن المنطقتين محور أبوكارنكا وعديلة تتبعان لقبيلة الرزيقات. ورغم المحاولات المتكررة ومؤتمرات الصلح المتعددة بين القبيلتين، الا أن المشكلة ما زالت قائمة، وفى كل مرة تتجدد وتكون أعنف بزيادة عدد الضحايا والخسائر من الطرفين، الأمر الذي يعكس بوضوح عدم توفر الإرادة لدى الأطراف والحكومة بمسمياتها ومستوياتها المختلفة لحل المشكلة بصورة جذرية ومستدامة". وفي نفس السياق وفى مقابلة أخرى يعتقد عبد الشافع عيسى مصطفى شطة "في ولاية جنوب دارفور يوجد نزاع بين القمر والبني هلبة، وهو من النزاعات المتجددة، ونزاع آخر بين التعايشة والسلامات والفلاتة حول مناطق عد الفرسان وبرام بسبب الأرض والتقسيمات الإدارية". في ظل التطورات المتعلقة بالتقسيمات الإدارية منذ بداية التسعينيات، التي اتسمت بالصبغة السياسية أكثر من كونها فلسفة حكم تبنى على معايير موضوعة محددة، أصبحت الولايات، المحليات والوحدات الإدارية في الإقليم سلعة سياسية يُفاوض بها في كسب الولاء السياسي. وبالتالي؛ جاءت الآلية القبلية كمحدد أساسي لإنشاء ولاية أو محلية أو وحدة إدارية.

ولتنفيذ هذه السياسيات، تم تأسيس ولايات وسط دارفور وشرق دارفور، وتقسيم ولاية جنوب دارفور إلى 21 معتمدية، شرق دارفور إلى 9 معتمديات وذلك استنادا إلى قرار وزارة الحكم الاتحادي رقم (186 بتاريخ ،5/5/2011 الخرطوم).

عليه، نلاحظ أن من أبرز سمات هذه التقسيمات الإدارية هي الجانب القبلي العشائري الذي أتاح الفرصة لإعادة إحياء القبلية والإثنية والمناطقية، التي سادت الآن في مجتمعات دارفور في أبشع مظهر لها في النزاعات القبلية الحالية. ومن الملاحظ أيضاً حدوث هذه النزاعات بين قبيلة كبيرة صاحبة الأرض أو الديار، وأخرى صغيرة تمتلك أرضًا بهذه الديار، وهذا يعني إدارياً أنها تابعة للقبيلة الكبيرة، لأن نظام الإدارة الأهلية يعتمد أساساً على مجموعة من الأعراف، منها حق الادعاء على ملكية الأرض أو الديار القبلية المعنية. وكذلك بأن القبيلة التي لا تمتلك الدار، لا يحق لها عرفاً المطالبة بحق الإدارة. والمتعارف عليه إن القبائل الصغيرة التي ليس لها ديار خاصة بها، تسكن في ديار القبيلة الأكبر حجماً، ومن ثم تتبع لها إدارياً، وإن النزاع يحدث عندما تطالب القبيلة الصغيرة بالانفصال عن إدارة القبيلة الكبيرة، بمعنى مطالبتها بالاستقلال الإداري وعدم التبعية للقبيلة الكبيرة، وعادة ما ترفض القبيلة صاحبة الدار هذا المطلب الانفصالي، فينشب نزاع بين القبيلتين، الذي يأخذ طابع النزاع الإداري. وجرت العادة أن يحسم هذا النوع من النزاعات بإعطاء القبيلة الصغيرة نوعاً من الإدارة الأهلية المستقلة، علي أن تكون تابعة لإدارة القبيلة صاحبة الدار، بحيث تكون الكلمة العليا للقبيلة الكبيرة (الطيب، 2010م). إلا أن هذا الوضع عادة لا يرضي طموحات القبائل الصغيرة التي تسعى للانفصال كلياً وعدم التبعية، ومن ثم نادراً ما تلتزم ببنود الصلح المبرم، وتكون دائمة المطالبة بالانفصال وإثارة كثير من المشاكل ما لم يتم التوصل

لحل جذري يرضي كلا الطرفيين، خاصة الطرف المطالب بالانفصال. وهذا النمط من النزاعات يتسم بالتعقيد، فليس من السهل تجاوز مفهوم الديار والأرض، لأنه يمثل جزءاً من الموروث الثقافي القبلي، وحقاً مكتسباً منذ القدم، يحوي أبعاداً ومضامين سياسية واجتماعية عميقة.

وكأمثلة لهذا النوع من النزاعات الإدارية، النزاع بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا في شرق دارفور، النزاع بين بني هلبة والقِمر بجنوب دارفور، أيضاً النزاع بين البرتي والزيادية في شمال دارفور، الذي يعكس إلى أي حد يعاني إقليم دارفور من حالة انعدام الأمن، وأن هذه النزاعات حصدت آلاف الارواح، وأن القبائل التي عاشت وتمازجت مع بعض، حتى كادت أن تصبح كياناً قبلياً واحداً، يحدث في لحظة محددة أن تتصادم في نزاعات وحشية تتجاهل معها كل الإرث المشترك من حقوق الجوار وصلات الأرحام، والشبكة المتينة من العلاقات الودية والحميمة التي نسجها الأسلاف. النزاع بين الرزيقات والمعاليا والنزاع بين السلامات والتعايشة، يمثل واحداً من هذه النزاعات التي تربط بين أطرافها صلات امتدت لمئات السنين في جوار متصل وتفاعل بينهما، وهو يلتقي مع بقية النزاعات القبلية في دارفور في الأسباب الجوهرية لهذه النزاعات، التي تتمثل أساساً في النزاعات حول الأرض من حيازة ملكيتها وممارسة السلطة عليها، واستخداماتها والحصول على عائد يُستغل من مواردها. لكن لكل نزاع قبلي ظروفه الخاصة تحدده العوامل المتسببة فيه وتلك التي تصاحب تطوره وتصعيده.

الخاتمة :

حاولت هذه الدراسة معرفة أثر التقسيمات الإدارية على النزاعات القبلية في إقليم دارفور بالتركيز على ولاية جنوب دارفور، وتوضيح كيف انعكس ذلك على التركيبة الاجتماعية

والاقتصادية والإدارية، وتغيير ملامح التعايش السلمي بين المكونات القبلية. انطلقت الدراسة من افتراض **إن التقسيم الإداري للمناطق على أساس قبلي تسبب في نشوء وزيادة النزاعات القبلية في الإقليم**. تعدد جوانب موضوع التقسيم الإداري وأثره على مجتمع الدراسة يتطلب استخدام المنهج الوصفي للوصول إلى الحقائق العلمية المطلوبة، وإبراز الصورة الوصفية الكاملة عن شكل وتأثير التقسيمات الإدارية على المكونات القبلية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في دارفور. بالإضافة إلى مصادر المعلومات الأولية والمصادر الثانوية مثل المقابلات والملاحظة بالمشاركة وأيضاً مصادر أخرى مثل الكتب، الدوريات والإنترنت، كل ذلك بغرض الحصول على أكبر قدر من المعلومات وتحليلها.

تناول البحث مراحل التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية في دارفور منذ عهد السلطنات، التي كان يتم فيها توزيع الأرض من خلال اتباع المعايير الموضوعية والعرف الأهلي، مما قلل من نسبة النزاعات حول الأرض في تلك الفترة. بينما في العهد الوطني، كان الاتجاه نحو تقليد العامل الإثني والقبلي في مسألة توزيع الأرض وإدارة سلطتها، مما تسبب في نشوء نزاعات معقدة. تناول البحث علاقة التقسيمات الإدارية بالنزاعات القبلية وأثرها على المكونات القبلية في الإقليم بالإشارة إلى بعض نماذج النزاعات القبلية كأمثلة للنزاعات التي تحدث بسبب التقسيمات الإدارية المختلفة.

نتائج الدراسة:

1. السياسات والتشريعات المتعلقة بالأرض لم تراع خصوصية التركيبة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في دارفور، مما أدى إلى خلق واستمرار النزاعات القبلية والإثنية المعقدة في الإقليم. إن طبيعة مجتمع إقليم دارفور بشكل عام، مجتمع قبلي

في تكوينه وفي علاقاته الأفقية والرأسية، رغم وجود بعض مظاهر التحضر والتمدن، خاصة في المدن والمراكز الحضرية. وبالتالي فإن جوهر العلاقات المجتمعية والمصالح الاقتصادية والسياسية، واستخدامات الأرض المختلفة، تعتمد بشكل أساسي على القبيلة والمنطقة الجغرافية مثل ديار وحواكير القبائل. لذلك، فإن صدور مثل المرسوم الدستورى لعام 1991م، الخاص بتأسيس الحكم الاتحادي، الذي نص على تقسيم السودان إلى ولايات بدلا عن أقاليم، وصدور مرسوم دستوري آخر في العام 1994م، الذي بموجبه تم تعديل مرسوم 1991م ونص المرسوم الجديد بتقسيم السودان إلى 26 ولاية بدلاً من تسعة أقاليم، وبموجب ذلك تم تقسيم إقليم دارفور إلى ثلاثة ولايات. وفى العام 2011م. صدر قرار جمهوري بتقسيم ولايات دارفور إلى خمس ولايات، إضافة إلى نشوب الصراع السياسي بين الحكومة والحركات المعارضة المسلحة في الإقليم بصورة أكثر وضوحاً عام 2003م. كل ذلك أدى إلى تدهور وانهيار بنية المجتمع. وبالتالي، يمكن القول إن النهج والأطماع السياسية هي التي كانت تحكم التقسيمات الإدارية بواسطة الحكومة الاتحادية والسلطات الولائية، التي لم تراع المعايير الموضوعية للتقسيمات الإدارية المتعارف عليها مثل الرقعة الجغرافية، وجود الموارد الكافية، الكثافة السكانية وتجانسها وغيرها، بل أخذت بأسلوب استخدام واستغلال العامل الإثني والقبلي في هذه التقسيمات الإدارية، حتى عادت الانتماءات القبلية والمناطقية بصورة أقوى، مما زاد من وتيرة النزاعات القبلية ذات الطابع الإداري والمناطقي.

2 . تبني النظام الاتحادي في الإقليم، الذي أُعلن في عامي 1994م و2011م. الذي نتج عنه تخفيض صلاحيات الإدارة الأهلية وزيادة الولايات والمحليات،

بالإضافة إلى تعيين إدارات أهلية جديدة؛ أدى إلى زيادة حده النزاعات الإدارية في الإقليم. هذه النتيجة تؤيدها مؤشرات كثيرة على أرض الواقع، خاصة ولاية جنوب دارفور، ذلك لأن تسييس شؤون الإدارة الأهلية وتعيين إدارات أهلية جديدة مستقلة لقبائل تعيش في ديار قبائل أخرى صاحبة الدار، خلقت وعمقت الكثير من النزاعات بين القبائل التي تعيش في نفس المنطقة لفترات طويلة. الواقع الذي تجهله السلطات الحكومية والنخب السياسية بصورة متعمدة في إقليم دارفور، هو أن الأرض في دارفور مقسمة لديار وحواكير للقبائل منذ عهد السلاطين، وتم تقنينها بواسطة كل الحكومات الوطنية منها والاستعمارية. نظام ديار القبائل والحواكير له نظم وأعراف محلية متفق عليها، والجميع يستغل الأرض للاستخدمات المختلفة وفق تلك الأعراف والنظم المتفق عليها. لكن بعض الحكومات الوطنية خاصة عهد حكومة الإنقاذ (2019م-1989م)، كان لها الدور الأكبر في خرق تلك النظم وإثارة النعرات الجهوية بطرق مختلفة، منها تسييس الإدارة الاهلية واستخدامها في الصراع السياسي، مما أسهم في خلق واستمرار العديد من النزاعات القبلية.

3. تقسيم الإقليم باتخاذ القرارات السياسية أثر على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وإن الأرض ونظامها، هي التي تتحكم في علاقات أهل دارفور، والارتباط الروحي والوجداني بالأرض له دور في ترتيب وتنظيم العلاقات التعاونية والتعايش بين مكونات دارفور. استمرار النزاعات القبلية الدامية في الإقليم، والانقسامات السياسية، أثر سلباً علي الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ذلك، لأن استخدام النفوذ السياسي للتأثير على الآخرين له نتائج وخيمة، مثل تفكك العلاقات الاجتماعية والسلم والنسيج الاجتماعي بين مكونات المجتمع المحلى،

وينعكس ذلك سلباً على التكامل الاجتماعي، مما يقلل من وحدة الهوية القومية السودانية. وهو الأمر الملاحظ في الواقع السوداني اليوم من الاختلافات وعدم الاتفاق في كل شيء رغم الفرص والامكانيات والموارد المتاحة للسودان كدولة ذات سيادة. لكن أزمة النخب السياسية السودانية وإدمان الفشل، بالإضافة إلى الأطماع والمصالح الإقليمية والدولية، هي التي تتحكم في استمرار الأزمة السودانية، ومع ذلك، فالمسؤولية الأكبر تتحملها النخب والمجموعات التي ظلت تحكم البلاد منذ الاستقلال بعقلية ورؤية ضيقة، لا تخدم المصالح القومية للسودان المتنوع والغني في كل شيء.

4. ظاهرة النزاعات القبلية المتكررة في الإقليم هي نتيجة حتمية لتنفيذ سياسات إدارية خاطئة ومرتبطة بمصالح الفئات الفاعلة سياسياً على المستوى الاتحادي والولائي، مما ترتب عليه وجود خلل وقصور إداري، ومحاولة سده بالاستقطاب القبلي، مما أدى إلى مواجهات وصدامات قبلية خلفت خسائر بشرية ومادية وانقسامات اجتماعية تجاوزت إطارها المحلى والولائي إلى القومي والإقليمي، مما شكل تهديداً في تماسك الهوية السودانية وفتح الباب واسعاً أمام التدخلات الخارجية كما حدث لجنوب السودانية.

التوصيات:

1. عند إنشاء ولايات، محليات أو حتى وحدات إدارية جديدة، يتطلب التقيد بالمعايير الموضوعية المتمثلة في الكثافة السكانية وتجانسها، الموارد والثروات المتاحة، الرقعة الجغرافية، وجود رؤية ورسالة واضحة والقدرة على الإدارة بصورة فعالة، وأي معايير أخرى ذات كفاءة في التقسيم الإداري بمستوياته المختلفة.

2 . تفعيل دور الإدارة الأهلية بتنظيمها قانونياً وعدم تسييسها، وتركيز دورها على إدارة شؤون القبائل والادارة المحلية.

3 . في حالة إنشاء إدارات أهلية جديدة، يتطلب الأمر احترام ومراعاة الأعراف والعادات والتقاليد والنظم المحلية المعمول بها.

4 . تبني نظام للحكم يُؤَمن مشاركة حقيقية لجميع مكونات المجتمع، يتم من خلاله توزيع الثروة والسلطة توزيعًا منصفاً يزيل الشعور بالغبن التاريخي في الإقليم.

قائمة المراجع

1 . إبراهيم علي إبراهيم، **الحروب الأهلية وفرص السلام في السودان**، دار الكتب والنشر القاهرة2022م.

2 . أحمد محمد أحمد إبراهيم، **تصفية الإدارة الأهلية ونتائجها في دارفور**، مطبعة السودان للعملة المحدودة .2008م.

3 . آدم الزين محمد، **اللامركزية وقضاياها وتطبيقاتها في السودان**، مطبعة السودان للعملة المحدودة.2011م.

4 . آدم الزين محمد، **رؤى حول النزاعات القبلية في السودان**، الناشر معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية مطبعة جامعة الخرطوم 1998م.

5 . آدم الزين محمد وآخرون، **التنمية مفتاح السلام في دارفور**، مؤسسة فريدريش ايبرت .2003م.

6 . المرسوم الدستوري الثاني عشر في علاقة الحكم الاتحادي وتعديل نظم الولايات، بتاريخ ،12/8/1995 وزارة الحكم الاتحادي، الخرطوم، السودان.

7 . النور عثمان أبكر، **جوستاف ناختيقال وتاريخ دارفور 1874م**، ترجمة النور عثمان أبكر، 2011م الشركة العالمية للطباعة والنشر.

8 . د.س اوفاهي، **الدولة والمجتمع في دارفور**، ترجمة عبد الحفيظ سليمان عمر، مطابع القاهر 2000م.

9. حمد التجاني أحمد الجعلي، **التجربة الفيدرالية السودانية من ،2005م-1991م**، مطابع سينات العالمية الخرطوم .2009م.

10. شيخ الدين يوسف مّن الله، **الحكم المحلي خلال قرن من 1899م—1998م**، مطبعة السودان للعملة المحدودة .2003م.

11. صالح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور علي العلاقات السودانية الخارجية، الخرطوم جي تاون .2006م.

12. عبد الشافع عيسى مصطفى أحمد شطة، **دارفور الأرض والحواكير**، طباعة وادى صالح للطباعة والتغليف الخرطوم .2010م.

13. علي أحمد حقار، **البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور**، مطبعة السودان للعملة المحدودة 2003م.

14. محمد العاجب إسماعيل الصافي، **الفيدرالية في السودان من ،2005م إلى 1998م**، مطبعة السودان للعملة المحدودة .2012م

15. 15.محمد بن هويداني، **الفيدرالية في الإمارات بين النظرية والواقع والمستقبل**، مركز الإمارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية .2010م.

16. محمد سليمان محمد، **السودان حروب الموارد والهوية**، الناشر كيمبردج للنشر، المملكة المتحدة .2000م.

17. نازك الطيب في آدم الزين محمد، **رؤى حول النزاعات القبلية في السودان**، الناشر معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، مطبعة جامعة الخرطوم .1998م.

18. يوسف سليمان سعيد تكنة، **صراع السلطة والموارد، دارسة في السياسية والحكم والادارة**، الناشر دار مدارك .2014م.

19. قرار مجلس الوزراء – إلغاء وإنشاء ولايات، بتاريخ ،م5/5/2011 وزارة الحكم الاتحادي، الخرطوم، السودان.
20. مقابلة مع خالد حسابو، الحكم المحلي، ضابط إداري، نيالا ،3/10/2015، السودان.
21. مقابلة مع آدم موسى مادبو، وزير دفاع سابق، رئيس مجلس إدارة شركة سبدو الهندسية، الخرطوم ،12/10/2015 السودان.
22. مقابلة مع عبد الشافع عيسى مصطفى أحمد شطه، وزير ولائي سابق، وعضو لجنة الصلح بين الفور والعرب، باحث اكاديمي، نيالا،1/10/2015، السودان